

اسم الإشارة في الدرس النحوي دراسة تحليلية في أوجه الخلاف وأثرها في التوجيه

د. محمد مناضل عباس

اسم الإشارة في الدرس النحوي

دراسة تحليلية في أوجه الخلاف وأثرها في التوجيه

د. محمد مناضل عباس

جامعة بابل/ كلية الآداب

mmm49517@gmail.com

الملخص:

يبين البحث موضوع (أسماء الإشارة) في الدرس النحوي من طريق تحليل مفهومها، والوقوف على مفهوم (التقريب) في اصطلاح النحويين عند مدرستي البصرة والكوفة، وتصنيفها، ومراتبها الدلالية في الاستعمال، مع بيان علاقتها بالاسم الموصول، ويهدف البحث إلى توضيح وظيفة اسم الإشارة، مع بيان تأثير الخلاف النحوي في التوجيهات النحوية واللغوية. وتناول البحث المحاور الآتية:

- 1/ الإطار المفاهيمي لاسم الإشارة.
- 2/ مفهوم التقريب في الدرس النحوي.
- 3/ تصنيفات اسم الإشارة ومراتبه الدلالية.
- 4/ توظيف اسم الإشارة بوصفه أداة موصولية.

الكلمات المفتاحية: اسم الإشارة، المفهوم، الخلاف، التوجيه، التصنيف، المراتب، التقريب.

Demonstrative pronouns in Arabic grammar: An analytical study of
points of disagreement and their impact on interpretation

Dr. Mohammed Munadhil Abbas

University of Babylon / College of Arts

mmm49517@gmail.com

Research summary

This research focuses on the topic of demonstrative pronouns in grammatical analysis by examining their concept, classification, and semantic levels in usage. It also explores their relationship to relative pronouns and examines the concept of approximation in the terminology of the Basra and Kufa schools of grammar. The research aims to clarify the function of demonstrative pronouns and demonstrate the impact of grammatical differences on grammatical and linguistic interpretations. The research addresses the following themes:

1. The conceptual framework of demonstrative pronouns.
2. The concept of approximation in grammar.
3. Classifications and semantic ranks of demonstrative pronouns.
4. Using demonstrative pronouns as relative pronouns.

Keywords: demonstrative pronoun, concept, disagreement, guidance, classification, ranks, approximation.

المقدمة

يحتل اسم الإشارة موقعاً بارزاً في البنية النحوية للغة العربية، لما يؤديه من وظيفة أساسية في تعيين المشار إليه وربطه بالسياق اللغوي والمقامي، إذ لا يقتصر دوره على الإشارة الحسية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الإحالة المعنوية والدلالية التي تسهم في تماسك النص. وقد أولى النحويون اهتماماً كبيراً بهذا الباب، لما يتصل به من قضايا لغوية متعددة، أسهمت في نشوء خلافات علمية تباينت فيها وجهات النظر، واختلفت على أساسها التوجيهات الإعرابية والتحليلية. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل الآراء النحوية والشواهد اللغوية، مع إبراز الخلافات وتفسيرها، وتوضيح أثرها في توجيه المعنى. وسأتطرق إلى المسائل على النحو الآتي:

1- الإطار المفاهيمي لاسم الإشارة:

يُعرّف اسم الإشارة عند النحويين بأنه: "الاسم الموضوع لمسمى مُعين في حال الإشارة إليه"⁽¹⁾. وأوضح أبو حيان عبارة (الموضوع لمسمى) بأن المراد منها الجنس الذي يتضمن المعارف⁽²⁾، على حين عدّها الدماميني شاملة للنكرة والمعرفة⁽³⁾، وعبارة (الإشارة إليه) تُخرج المعارف الأخرى، ويكون خاصاً بأسماء الإشارة⁽⁴⁾. وبهذا المفهوم يكون ردّاً على الاعتراض القائل: إنّ الضمائر والمظهرات جميعها تدخل في مفهوم هذا الحد⁽⁵⁾. ووصفها بعض اللغويين وصفاً آخر مثل: حروف المُثل، أو الاسم المبهم⁽⁶⁾، ومن الباحثين المحدثين من جعلها مع مجموعة الكنايات⁽⁷⁾. ويسمّيها علماء البصرة الأسماء المبهمة، علاوة على وصفهم إيّاها بـ(حروف الإشارة)⁽⁸⁾. وصرّح بذلك الأزهري، إذ يقول: "وأهل البصرة: يُسمونها حُرُوف الإشارة، والأسماء المُبهمة"⁽⁹⁾.

ونلاحظ أن سيبويه أول من ذكر لفظ (المبهم) و(اسم الإشارة)، وذلك بقوله: "وأما الأسماء المبهمة، فنحو: هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"⁽¹⁰⁾. وعلى نهج سيبويه استعمل النحويون بعده (الاسم المبهم) بوصفه مصطلحاً قاراً للاسم الموصول ولإسم الإشارة⁽¹¹⁾. معللين ذلك بأن هذه التسمية تقع على كل شيء حياً كان أم جماداً، وأنها لا تدل على شيء محدد⁽¹²⁾. ومن النحويين من ذكر أنّ علة ذلك أنّها وُضعت للاسم المبهم على المتكلم أو المخاطبين إن أريد إبهامه على نفر منهم فيكتفى بمجرد الإشارة إليه، وربما تكون الإشارة إليه أكثر بياناً من ذكر اسمه عند

المخاطبين⁽¹³⁾، وعلل الرضي تسميتها بالمبهمة؛ بكونها مبهمة عند المخاطب إذا لم تكن الإشارة إلى المشار إليه حسية⁽¹⁴⁾. وذكر باحث محدث علة تسميتها بهذا الاسم بأن المعنى لا يتم بها منفردة، أي لا تستقل بمعناها، حيث إنّ مدلول أسماء الإشارة لا يكتمل إلا بالاسم المشار إليه⁽¹⁵⁾. يتضح ذلك من ورود أسماء الإشارة أحياناً مفردة من غير حاجة لذكر المشار إليه، نحو: (شاهدت ذاك، وأتى هذا)، حيث يتم استكمال الدلالة بالاكتفاء بالإشارة الحسية. وبناءً عليه، فإن أسماء الإشارة تقوم على أركان أربعة ثابتة لا يجوز إغفالها أو الاستغناء عن أحدها، وإلا انتفى تحقق الإشارة. وهذه الأركان هي⁽¹⁶⁾: المتكلم (المشير)، والمخاطب (المشار له)، والشئ الخارج (المشار إليه)، واسم الإشارة (المشار به). وتعد الإشارة الوسيلة التي تُميّز المشار إليه وتُحدِّده، وتفصله عن سائر الأشياء المجاورة له. فإذا وُجدت أشياء متعددة من نوع واحد، وأراد المتكلم إخبار المخاطب عن أحدها، فإن المخاطب لا يستطيع تعيين المقصود منها إلا بواسطة الإشارة. ومن ثمّ، فإن الإشارة في هذا السياق لا تُعدّ مبهمة، لأنّ المبهمة "يتناول واحد الأشياء غير مُعيّن الذات"⁽¹⁷⁾، وهو ما لا يتحقق في اسم الإشارة؛ إذ إن الإشارة بطبيعتها تعيّن المشار إليه وتحدده، وتُنبّه المخاطب إليه. ويؤيد ذلك قولهم: "أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب"⁽¹⁸⁾، دليل على أنها غير مبهمة، وبناءً عليه يمكن القول إن أسماء الإشارة لا تُوصف بالإبهام، لأنها لا تتحقق دلاليّاً إلا باجتماع أركانها الأربعة. وعلى خلاف ذلك، فإن الاسم الموصول لا يتم فهم معناه إلا بذكر صلته، ولذلك يجوز وصفه بالإبهام؛ إذ لو قيل: (شاهدت هذا)، اتضح المعنى واستقر عند المخاطب، أما لو قيل: (أتى الذي)، فالمعنى يبقى غامضاً، ويحتاج إلى ما بعده، وهو صلة الموصول، ليكتمل المعنى ويتحدد المقصود.

أما وصفها ب(حروف المثل) فهذا اصطلاح الكوفيين، وهذه التسمية عزها ابن كيسان بقوله: "وقوله مثالٌ يريد أنه على معنى التشبيه الذي أسقطت منه مثل كما تقول زيدٌ عمروٌ أي مثل عمر ثم يحذف فكأنه يريد هذا مثل هذا أي نائب منابه"⁽¹⁹⁾، وقد صرح ثعلب بذلك، إذ يقول: "هذا تكون مثلاً"⁽²⁰⁾. وأكد الأزهري أنه من اصطلاح الكوفيين، بقوله: "أهل الكوفة يُسمون: ذاً، وتا، وتلك وذلك، وهذا، وهذه، وهؤلاء، والذي والذين، والتي، واللاتي: حروف المثل"⁽²¹⁾، يُلاحظ أنّ المراد بالتسمية الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة. وذكر ذلك الهروي⁽²²⁾.

نستنتج من ذلك أن الكوفيين يسمون اسم الإشارة مثلاً للاسم المشار إليه، وهو ما صرح به ابن منظور، إذ يقول: "وذا إشارة وصفة ومثال لاسم من تُشير إليه"⁽²³⁾. أما الدكتور تمام حسان فقد جعلها في مجموعة المضمورات التي تدل على الحضور⁽²⁴⁾. وعدّها الدكتور مهدي المخزومي من باب

اسم الإشارة في الدرس النحوي دراسة تحليلية في أوجه الخلاف وأثرها في التوجيه

د. محمد مناضل عباس

(الكنايات)⁽²⁵⁾، وتعبه أحد الباحثين المحدثين بأنه قد وضع مصطلحاً لم يكن مألوفاً عند المتقدمين من علماء العربية، مبيّناً أنّ مصطلح الكناية لا يخرج عن مفهوم الضمير⁽²⁶⁾. فعلماء الكوفة يصطلحون (الكناية) وبالمقابل يصطلح علماء البصرة (الضمير)⁽²⁷⁾.

ننتهي ممّا تقدم إلى أنّ التسمية التي نسمي بها لفظ الإشارة اصطلاحاً هو (اسم الإشارة)، أمّا (حروف المثل) فلا يتطابق مع الإشارة من جهة المعنى، ولكن يمكن تطابقه من حيث المفهوم، فالمثل يشترك بين الأفراد كما يشترك اسم الإشارة. والباحث يدعو إلى الاكتفاء بمفهوم (اسم الإشارة) مصطلحاً، والابتعاد عن المسميات الأخرى، والعلة في ذلك أنها غير دالة على ما يؤديه اسم الإشارة من معنى وظيفي ودلالي.

2- مفهوم (التقريب) في الدرس النحوي:

ثمة مصطلحات انفردت بها مدرسة الكوفة، لم ترد عند المدرسة البصرية، ومنها مصطلح (التقريب) الذي يعني: مجيء اسم الإشارة مع الجملة الاسمية، فيكون عمله قريباً من عمل (كان) الناسخة، فيرفع مبتدأً وينصب خبراً، بيد أنّه لا يكون مثلها، وبهذا المفهوم يفقد اسم الإشارة موقعه الإعرابي، ويكون خالصاً للتقريب، ويرفع الاسم بعده بالتقريب، وينصب الخبر بالتقريب أيضاً⁽²⁸⁾. كقوله عزّ وجلّ ﴿وَهَذَا بَعْلي شَيْخًا﴾ سورة هود/ الآية 72، وقوله عزّ وجلّ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ سورة الأنعام/ الآية 153، وقوله عزّ وجلّ ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ سورة النمل/ الآية 52، ومثله قول جرير⁽²⁹⁾:

هذا ابن عمّي في دمشق خليفةً لؤ شئت ساقكم إليّ قطيناً

وبين الكوفيون علة قولهم بالتقريب بأنّ المعنى المراد هو الإخبار، وليس الغرض بيان الإشارة إليه لأنّه معلوم حاضر⁽³⁰⁾. وهذا التعليل فيه نظر، لأنهم بهذا التعليل يغفلون عن استعمال اسم الإشارة للتقريب أو المشاهد مثلما يستعمل للبعيد أو للغائب. ويشترطون لاستعمال اسم الإشارة للتقريب ثلاثة شروط، وهي⁽³¹⁾:

أ- أن الاسم بعد أسماء الإشارة يجب أن يكون واحدًا لا ثاني له في الوجود كالقمر والشمس.

ب- دخول أسماء الإشارة مثل خروجها.

ت- أن لا تتأخر أسماء الإشارة عن اسم التقريب، فلا يقال: القمرُ هذا طالعًا.

والملاحظ أنهم لا يلتزمون بهذه الشروط، ويبتعدون عنها حين التطبيق، ومنه قوله عز وجل ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ سورة هود/ الآية 72، ولا تدل الإشارات النصية على الإخبار؛ لأنَّ سمة الإخبار أن يكون لغير المعلوم ولغير مشاهد من المخاطب، وهنا كان النبي إبراهيم (عليه السلام) حاضرًا عند المخاطب ومشاهد، ثم إنَّ البعل ليس واحدًا في الوجود، ليكون اسم الإشارة هنا تقريبًا! ومثل ذلك الحاكم أو الخليفة، فالخلفاء أو الحكام متعددة في زمان واحد؛ يحكمون أقوامهم ويديرون شؤونهم، ومن ذلك أيضًا في قوله عز وجل ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ سورة النمل/ الآية 52، فالنص دال على أنَّ وجود بيوت كثيرة لقوله (بيوتهم) وهي جمع كثرة، فكيف تكون هذه النصوص موافقة لشروطهم! ومنه قوله عز وجل ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ سورة آل عمران/ الآية 119، واسم الإشارة هنا للتقريب عند الكوفيين، على الرغم من تقديم الضمير (أنتم) عليه، قال الفراء: "العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف بهذا وهاذان وهؤلاء فرقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكنى بينهما، وذلك من جهة التقريب لا في غيرها"⁽³²⁾، يتضح ممَّا بيَّنَّا أنَّ الكوفيين يناقضون شروطهم حين التطبيق، وبهذا نقول: ثمة اختلاف بين المفهوم والتطبيق عند الكوفيين فيما اصطاحوا عليه (التقريب)، لأنَّ المعنى بعيد عن التقريب. الشواهد القرآنية وقول جرير ليس الإخبار، بل المراد الإخبار عن حال المشار إليه وبيانه ليس إلا.

أمَّا نحويو البصرة فقد نفوا مصطلح (التقريب)، ولا يميلون إليه، وذكروا أن المنصوب حال تؤكِّد ما قبلها⁽³³⁾. وعلة ذلك أنه لو أُعرب المنصوب هنا خبرًا لجاز ذلك مع الضمير في قوله عز وجل ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ سورة البقرة/ الآية 91، وهذا غير جائز؛ لعدم زوال الحق عن التصديق البتة، فالمعنى المقصود هو بيان حاله فقط⁽³⁴⁾. ومنهم من ذهب إلى أنَّ المنصوب هنا يُعرب حالًا إذا عرف المخاطب صاحب الحال وإن لم يعرفه فتصح فائدة الإخبار⁽³⁵⁾. ولم يذكروا شاهدًا واحدًا يبيِّن أنَّ المخاطب لا يعرف صاحب الحال. والأظهر أنه كان للكوفيين أن يوضحوا هذا الرأي بدلًا من شروطهم التي لا يعملون بها. وإن كان المخاطب لا يعرف صاحب الحال، فيُنصب الاسم على القطع لإفادة التنبيه⁽³⁶⁾. وهذا ما أشار إليه سيوييه بقوله: "هذا عبد الله منطلقًا، ف (هذا) اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبد الله فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده"⁽³⁷⁾، وأوضح أن المقصود هو التنبيه له منطلقًا، ولا يكون المقصود أن يعرف عبد الله، ووازن بينه وبين جملة: جاء خالد ماشيًا، ف(خالد) حال بين قوله "منطلقًا" و"هذا"، كما حال بين قوله (ماشياً) و(جاء)، وتكون كلمة (ماشياً) و(منطلقًا) حالًا⁽³⁸⁾.

اسم الإشارة في الدرس النحوي دراسة تحليلية في أوجه الخلاف وأثرها في التوجيه

د. محمد مناضل عباس

نخلص من ذلك إلى أنّ الاسم المنصوب في النصوص السابقة لا يُعرب إلاّ حالاً، وقد تلتكأ نحويو البصرة في إظهار عامل الحال، فجعلوا العامل مع (هذا) و(هذه) و(هؤلاء) هو التنبيه وتقديره (أنبه)، أو أن يكون العامل معنى الإشارة والتقدير (أشير)، وقد يكون العامل كلاهما⁽³⁹⁾. أمّا أبو حيان فقد أكد أنّ العامل هو اسم الإشارة⁽⁴⁰⁾. بيد أنّه نفى فيما بعد، إذ يقول: "فلا يكون اسم الإشارة عاملاً ولا حرف التنبيه إن كان هناك"⁽⁴¹⁾. ونجده يقدر فعلاً دالاً على المعنى أي: (انظر)⁽⁴²⁾، وأوضح السهيلي علة ذلك بأنّ اسم الإشارة (هذا) جامد غير مشتق من الفعل (أشار - يشير)، ولو كان عمله جائزاً لكان عمل المضمر جائزاً أيضاً⁽⁴³⁾. وأرى أنّه تكلف في التقدير، واستناداً إلى هذا تكون الجملة الاسمية هي العامل؛ لأنّ الحال مؤكدة لها، أو يكون العمل لاسم الإشارة فحسب. ومن باب التيسير يمكن لي القول إنّ معنى الإشارة وحده هو العامل في الحال. ولا أرى مسوغاً للقول بالتقريب، ويمكن أن يكتفى بإعطاء اسم الإشارة دلالة الإطلاق ودلالة التحول، في الشواهد الواردة سابقاً وما شابهها، فتكون دلالاته الإطلاق كما في قوله عزّ وجلّ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ سورة الأنعام/ الآية 153، ودلالاته التحول في قوله عزّ وجلّ ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ سورة هود/ الآية 72.

3- تصنيفات اسم الإشارة ومراتبه الدلالية:

أ- تصنيفات اسم الإشارة باعتبار المشار إليه:

صنّف النحويون أسماء الإشارة باعتبار المشار إليه إلى ستة أقسام، من جهة العقل، وخمسة أقسام من جهة الاستعمال، فجعلوا اسم الإشارة الذي يدل على الجمع مشتركاً بين التذكير والتأنيث، وكان تقسيمهم على النحو الآتي⁽⁴⁴⁾:

1. ما دلّ على مفرد مذكر فله لفظ واحد، (ذا). وتسبقه الهاء فيقولون: (هذا).
2. ما دلّ على مفردة مؤنثة فله عشرة ألقاظ، هي: 'ذِهْ، وَتِهْ، وَذِهْ، وَذِهْيَ، وَذِي، وَتِي، وَتَا، وَتِهْ، وَتِهْيَ، وَذَاتٌ'. غالباً ما تأتي الهاء مع (ذي، وذه، وتي، وتا)⁽⁴⁵⁾. وأوضح ابن هشام أنّ أغربها لفظة (ذاتٌ) التي تُستعمل بمعنى (صاحبة) أو (التي) في لغة طيء⁽⁴⁶⁾. وفسرها بعضهم بأنّ الإشارة ب(ذا) واحدها، والتاء فيها للتأنيث⁽⁴⁷⁾. على حين رأى الدكتور عباس حسن أن تكون (ذاتٌ) اسم إشارة بصيغتها الكاملة، ولم يقبل رأي ابن هشام، معللاً ذلك بأنه أيسر من تفكيكها⁽⁴⁸⁾.

وذكر النحويون أنّ اسم إشارة (ذات) يُستعمل للمفردة المؤنثة، لكنهم لم يذكروا شاهداً واحداً يبين استعمالها للإشارة، لذا أدعو إلى أن نستبعد (ذات) من أسماء الإشارة، ونكتفي بدلالاتها على (صاحبة) كما اشتهر عنها. فحين الرجوع إلى المعجمات نجد أن نسبة استعمالها بمعنى (صاحبة) كثيرة، ومنه قول الخليل: "ذو: ذو اسم ناقص تفسيره صاحب، كقولك: ذو مال، أي صاحبه، والتثنية ذوان، والجمع ذوون، والأنثى ذات، ويجمع ذوات مال" (49). وإما في إفادة حقيقة الشيء "ذات الشيء حقيقته وخاصته" (50). ونستدل على هذا الاستعمال قرآنيًا بقوله عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ سورة آل عمران/ الآية 119. أي: بحقيقة الصدور.

3. ما دلّ على مثنى مذكر فله لفظ واحد: ذان، وتأتي معه الهاء فيقولون: هذان.

4. ما دلّ على مثنى مؤنث فله لفظ واحد: تان، وتصحبه الهاء فيقولون: هاتان.

5. ما دلّ على جمع مشترك بين المذكر والمؤنث فله لفظ واحد: أولاء بالمد أو هؤلاء، وهي

لغة الحجازيين، وهؤلاء بالقصر أو أولاً، وهي لغة التميميين. وأكثرها شيوعاً في العربية لغة أهل الحجاز. وقسم المحدثون أسماء الإشارة كما قسمه القدماء، غير أنهم ذهبوا إلى تقليص أسماء الإشارة الدالة على المفردة المؤنثة فصارت خمسة فقط، وهي: (ذو، وذو، وتي، وتة، وتا) (51).

ب- مراتب (أسماء الإشارة) باعتبار لواحق المشار إليه:

اختلف النحويون في تبين مراتب (أسماء الإشارة)، فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أصحابه أنّ مراتب أسماء الإشارة ثلاث:

1. مرتبة قريبة: نحو: ذا، وذه، وذان، وتان، وأولاء.

2. مرتبة متوسطة: نحو: "ذاك، وذاك، وتيك، وذانك، وأولاك بالقصر أو أولئك بالمد". ومنع

ثعلب وغيره استعمال (نيك) وعدّوه خطأ (52)، على حين أجاز الهروي استعماله، إذ يقول: "والذي عندي أن تلك باللام، وتيك بالياء، وذاك بالذال والياء كلها بمعنى واحد، وهي لغات للعرب، وليس نيك بالذال خطأ، كما زعم ثعلب والجبان وغيرهما، بل هي لغة صحيحة جارية على قياس كلام العرب" (53).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الهروي جيد حسن، لأنّ (نيك) لغة منطوقة في اللهجات وإن

كانت قليلة، علاوة على ذلك، يمكننا أن نوازن بين (تي) و(ذي)، وكلاهما يُستعمل للمفردة المؤنثة، فلمّ جاز إلحاق (الكاف) بالأولى، ومُنِعَ إلحاقه بالثانية؟، فلا نرى مسوّغاً لمنعها أو تخطئتها من قالها.

3. مرتبة بعيدة: نحو: ذلك، وتلك، وأولالك. هذا المذهب مشهور (54). قال ابن بابشاذ: "فإن قيل

لك: فما الفرق بين ذا وذاك وذلك في المعنى؟ فقل: ذا لأقرب الأقربين إليك وذاك لمن يليه وذلك لأبعد

اسم الإشارة في الدرس النحوي دراسة تحليلية في أوجه الخلاف وأثرها في التوجيه

د. محمد مناضل عباس

الثلاثة⁽⁵⁵⁾. وأقام بعض النحويين تشديد النون في حال المثنى مقام (اللام) في الدال على البعد، نحو: ذاك، وتلك، وبعضهم أبدل نونه الثانية ياءً نحو: ذانيك وتانيك⁽⁵⁶⁾. وبين الشلوبين أنّ اللغويين لا يفرقون بين ذاك وذاك، وهما عندهم لغتان مختلفتان بمعنى واحد، وكذلك مع أولئك وأولئك⁽⁵⁷⁾. وعدّ الجوهري تشديدها تأكيداً وتكثيراً للاسم⁽⁵⁸⁾. وتباينت الآراء في مرتبة (أولئك) بالمد، منهم من جعل (هؤلاء) للمتوسط كأولئك، ومنهم جعلها للبعيد كأولئك⁽⁵⁹⁾، واحتج أبو حيان على أن (أولئك) للمرتبة الوسطى بقول الشاعر⁽⁶⁰⁾:

يَا مَا أَمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَانِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمْرِ

ذاكراً علة ذلك أنّ (ها) التثنية لا تتركب مع البعيد، بل تصطحب القريب والمتوسط، لأنها لو دلت على البعد لما اجتمعت مع الهاء⁽⁶¹⁾. وقد عثر الباحث على الشاهد عند مجنون ليلى وروايته⁽⁶²⁾:

يَا مَا أَمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءِ بَيْنِ الضَّالِ وَالسَّمْرِ

فلنلاحظ اختلاف رواية الشاهد بين الديوان والنحويين، وإن كان من صنعة النحويين، فلا حجة فيه. والأظهر أن هذا الشاهد لا يعدّ كافياً للحكم على مرتبة اسم الإشارة، ولا سيما (أولئك)، فالمتعارف أنّ البيت الشعري أسير الوزن العروضي وله ضوابطه التي لا يخرج عنها؛ للحفاظ على نغمته الموسيقية، علاوة على ذلك أنّ البيت مجهول القائل، ومنهم من ذكر نسبه لأكثر من قائل، فقل هو للبدوي كامل النثقي أو لقائل غيره⁽⁶³⁾، أو نُسب إلى أبي تمام⁽⁶⁴⁾. فإذا تباينت نسبة الشاهد فكيف يمكن اعتماده في بيان الحكم النحوي للمسألة!

المذهب الثاني: يرى أصحابه أنّ هناك مرتبتين لأسماء الإشارة: مرتبة قريبة وأخرى بعيدة، واحتجوا لذلك بالآتي:

أ- تشبيه المشار إليه بالمنادى، وقد أجمع النحويون على أن ليس للمنادى إلا مرتبتان، فلحق بنظيره.

ب- روى الفراء عن الحجازيين أنهم استعملوا (اسم الإشارة) الذي يتضمن الكاف واللام معاً (ذلك)، والتميميون استعملوا (اسم الإشارة) الذي يتضمن الكاف وحدها من دون اللام (ذاك)، وبهذا لا يكون لاسم الإشارة إلا مرتبتان.

ت- مجيء اسم الإشارة في القرآن مجرداً إن دلّ على المفرد أو متضمناً اللام والكاف مجتمعين، وأوضح أصحاب هذا المذهب أنّ الإشارة لو دلت على المرتبة المتوسطة بالكاف دون اللام، فالقرآن ليس جامعاً لمراتب الإشارة، واحتجوا لهذا الرد بقوله عزّ وجلّ ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ سورة الأنعام/ الآية 38.

ث- شيوع التعبير باسم الإشارة (ذلك) عمّا يتضمنه الكلام في القرآن وغيره.

ج- لو جُعِلت للإشارة مراتب ثلاث، فلم يُكْتَفَ بلفظين في المثني والجمع، معللين ذلك بالرجوع عن سبيل الأفراد. وأكدوا أنهم لا يلتفتوا إلى القول: إنّ النون المشددة دالة على البعيد، والمخففة دالة على القريب؛ فالتشديد يكون عوضاً عمّا حُذِفَ من المفرد، لاستعماله مع المجرّد من الكاف، وكذلك لا يلتفتوا إلى من زعم أنّ أولئك للبعيد وأولئك للقريب⁽⁶⁵⁾. ويعد ابن مالك أوّل من ذكر ذلك⁽⁶⁶⁾، أمّا أبو حيان فقد نفى ما استدلّ به ابن مالك أنّاً بعد مناقشته كل وجه، وقد أقرّ أنّ لأسماء الإشارة ثلاث مراتب، وليس لها مرتبتان، متابِعاً بذلك جمهور النحويين⁽⁶⁷⁾.

وقد صرّح سيبويه بوجود مرتبتين لاسم الإشارة: مرتبة قريبة، ومرتبة بعيدة، إذ يقول: "وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك"⁽⁶⁸⁾، وتابعه المبرد بقوله: "وقولك (ذاك) إنّما زُدت الكاف على (ذا)، وكانت لما تومئ إليه بالقرب، فإذا خاطبت زُدت الكاف للذي تكلمه ودلّ الكلام بوقوعها على أن الذي تومئ إليه بعيد، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زُدت كافاً للمخاطبة"⁽⁶⁹⁾، وأوضح الزجاج أنّه إذا ابتعد الشيء فتكون الإشارة إليه ب(ذاك)⁽⁷⁰⁾.

يخلص من ذلك إلى أنّهم جعلوا (الكاف) دالة على المخاطبة والبعيد، وهذا دليل واضح على أنّ للإشارة مرتبتين، ولو كانت لها ثلاث مراتب لجعلوا (ذاك) للمرتبة الوسطى، وللبعيد (ذلك). ونفى الدكتور جواد العتابي المراتب الثلاث كما ذكرها النحويون وحددوها، مبيّناً أنّ دلالة اسم الإشارة (هذا) ترد للقريب تارة، وللبعيد تارة، وللحاضر تارة، وللغائب تارة، وللمحسوس وللمعنوي تارة أخرى، وكذلك دلالة (ذلك)⁽⁷¹⁾. ويتفق الباحث مع أصحاب المذهب الثاني بأن ليس لأسماء الإشارة إلا مرتبتان، مع عدم الميل إلى أسباب ابن مالك التي بيّنها أنّاً، ويمكن الاستدلال باستعمال الإمام علي (عليه السلام) على أنّ لأسماء الإشارة مرتبتين فقط، فقد أورد استعماله لها مجردة تارة، أو بإلحاقها الكاف وحدها تارة، أو بإلحاقها اللام والكاف تارة أخرى، ومعلوم أنّه كان يتحدث لغة الحجاز، فنراه يستعمل (هذا، وهذه) إذا أشار إلى القريب، ويستعمل (ذاك، وأولئك) للإشارة إلى البعيد، وإذا ما أراد الإشارة إلى البعيد وتعظيمه فيستعمل (ذلك، وتلك). أمّا نفي الدكتور العتابي بعدم وجود مراتب لاسم الإشارة لتباين دلالاته، ففيه نظر:

اسم الإشارة في الدرس النحوي دراسة تحليلية في أوجه الخلاف وأثرها في التوجيه

د. محمد مناضل عباس

لأنّ القرآن والإمام علي (عليه السلام) أوردا هذه الاستعمالات في مواضع كثيرة، فاستعمل القريب دالاً على البعيد، واستعمل البعيد دالاً على القريب، علاوة على تنوع استعمال اسم الإشارة الواحد، فتارة يكون للحاضر، وتارة الغائب، وتارة للمحسوس وللمعنوي، والواضح أن هذه الاستعمالات تكون مقصودة، وتأتي لبيان دلالات متعددة للمشار إليه كتمييزه، أو تحقيره، أو تعظيمه، مع الأخذ بنظر الاعتبار إلى توافر القرائن التي تعين على توضيح معنى اسم الإشارة الوظيفي والدلالي في النص دون غيره.

4- توظيف اسم الإشارة بوصفه أداة موصولية:

إن الأصل في ألفاظ (اسم الإشارة) ورودها للإشارة، وينبغي وجود المشار إليه، الذي يرفع الإبهام لدى المخاطب حتى يفهم قصد المتكلم، بيد أن هذا الاستعمال ربما يخرج عن هذا الأصل، فيجاء بصفة الأسماء الموصولة، الفاصل بينهما هو القرائن السياقية. وآراء النحويين متباينة في ذلك، فالكوفيون يجيزه⁽⁷²⁾، محتجين بقوله عزّ وجلّ ﴿وَمَا تَلَكَ بِبَيْمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ سورة طه/ الآية 17، فالمعنى: (ما التي ببيمينك؟)⁽⁷³⁾، وبقوله عزّ وجلّ ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ سورة البقرة/ الآية 85، أي: (الذين تقتلون)⁽⁷⁴⁾. ومنه قول ابن مفرّغ⁽⁷⁵⁾:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلِيٍّ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيْقُ

أي: (والذي تحمّلين طليق)⁽⁷⁶⁾. أما البصريون فإنهم منعوا ذلك إلا في (ذا)، بشرط أن يأتي بعد (ما) و(من) الاستفهامية⁽⁷⁷⁾؛ إذ ذكر سيبويه: "وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف استفهام"⁽⁷⁸⁾، وعنده أنّ (ذا) تتركب مع (ما) فتكون بمنزلة الاسم الواحد⁽⁷⁹⁾، واحتج للحالة الأولى بقول لبيد⁽⁸⁰⁾:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلُ

وأوضح السيرافي جواز سيبويه في تركيب (ماذا) بوصفها كلمة لمعنى واحد، أو قد تكون مركبة من كلمتين (ما) الاستفهامية و(ذا) بمعنى (الذي)، وجملة الفعلية بعدها صلة (ذا)⁽⁸¹⁾. واحتج سيبويه للحالة الثانية بقوله عزّ وجلّ ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ سورة النحل/ الآية 30، مبيناً أنّ (ذا) لو كان لغواً لما نظقت العرب: (عن ماذا تسأل؟)⁽⁸²⁾، وهو توجيه حسن لمن يذهب إلى زيادة (ذا) بعد (ما) و(من) الاستفهامية⁽⁸³⁾. كقوله عزّ وجلّ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ سورة البقرة/ الآية 245. واحتج ابن منظور للوجه الأول بقوله عزّ وجلّ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ سورة

البقرة/ الآية 219، أي: (ما الذي يعطون؟)، مبيّنًا أنّه يكون اسمًا موصولًا في من أجاز الرفع في (العفو)، ونلاحظ هنا أنّ النحويين صرحوا بأنّ رفع (العفو) فيه دلالة على أنّ (ما) مرفوعة بالابتداء، وتكون (ذا) خبرها، أما جملة (ينفقون) فهي صلة (ذا)⁽⁸⁴⁾. والوجه عندي أنّ (ما) تعرب خبرًا مقدمًا، و(ذا) تعرب مبتدأ مؤخرًا، لأنّه حين الجواب نجد الموصول وصلته تقع موقع المبتدأ، وتتوب كلمة (العفو) عن (ما)، فتكون خبرًا، وعلى هذا يكون موقع (ما) خبرًا مقدمًا.

وأوضح الرضي أنّ البصريين اعتدروا عن كل المواضع التي احتج بها الكوفيون، مصرحين بأنّ أسماء الإشارة فيها على أصلها؛ لدفع الاشتراك الذي هو خلاف الأصل⁽⁸⁵⁾، مفسرين قوله عزّ وجلّ ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ سورة طه/ الآية 17، بقولهم: "أيّ شيء هذه كائنة بيمينك يا موسى، وتلك بمعنى هذه، كما يكون ذلك بمعنى هذا في قوله عزّ وجلّ ﴿وَجَلَّفِي سِوْرَةَ الْبَقْرَةِ﴾ الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2)﴾"⁽⁸⁶⁾، وهذا التفسير لا يرححه الباحث، مستدلًا بقول الزمخشري: "يجوز أن تكون تَلَكَ اسمًا موصولًا صلته بيمينك إنما سأله ليريه عظم ما اخترعه عز وعلا في الخشبة اليابسة من قلبها حياة نضاضة وليقرر في نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه، وينبئه على قدرته الباهرة"⁽⁸⁷⁾، وذكر الرضي أنّ الإشارة جاءت للتعظيم، لذا تبعد المنزلة كما تبعد المسافة⁽⁸⁸⁾. ويؤيد هذا ما قاله الهروي: "هذا اسم مبهم يشار به إلى المخاطب إلى كل مذكر موجود بحضرته غير بعيد عنه، وذلك: اسم مبهم وهو نقيض هذا في الإشارة"⁽⁸⁹⁾. وبين النيلي مراتب أسماء الإشارة، فلا البعيد موضع القريب ولا العكس⁽⁹⁰⁾. ونُقِلَ عن الفراء والزجاج قولهما في (ما تلك): "هي اسم ناقص وصلت ب(يمينك) أي: ما التي بيمينك؟"⁽⁹¹⁾. وأكد باحث محدث ما ذكره الرضي في أنّ الإشارة بالبعيد يُلمح منها معنى العظمة، وإن كانت شاخصة عند المخاطب⁽⁹²⁾، مبيّنًا أنّ علماء الكوفة خالفوا مذهبهم في (التقريب) بتوظيفهم اسم الإشارة أداة موصولية⁽⁹³⁾.

أما مذهبهم في قوله عزّ وجلّ ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ سورة البقرة/ الآية 85، أنّه نصب على الاختصاص، أو تأكيد للضمير (أنتم)، أو منادى⁽⁹⁴⁾، فقد منع ابن السيرافي النصب على الاختصاص ولم يجزه إلا في المشهور⁽⁹⁵⁾، علاوة على أنّ النحويين صرحوا بأنّ التخصيص لا يقع في أسماء الإشارة⁽⁹⁶⁾، وبيّنوا أنّه قليل مع المخاطب⁽⁹⁷⁾. أمّا قولهم إنّهُ توكيد لضمير المخاطب فضعيف؛ وعدّه الألوسي توهّمًا⁽⁹⁸⁾. أمّا قولهم إنه منادى، فمنه جمهور النحويين، ولم يجيزوه إلا ضرورة⁽⁹⁹⁾، ومنهم من عدّه نزرًا⁽¹⁰⁰⁾، وذكر باحث محدث أنّ مانع مناداته هو إبهامه⁽¹⁰¹⁾، مرجّحًا أنّ تكون (هؤلاء) عطف بيان للضمير (أنتم)⁽¹⁰²⁾ بيد أنّ عطف البيان عند النحويين لا يكون ضميرًا، ولا تابعًا لضمير⁽¹⁰³⁾.

اسم الإشارة في الدرس النحوي دراسة تحليلية في أوجه الخلاف وأثرها في التوجيه

د. محمد مناضل عباس

يستنتج الباحث ممّا تقدم أنّ وقوع اسم الإشارة موقع الاسم الموصول ممكناً؛ والدليل أنه يفترق إلى ما بعده لأنها صلة بها يكتمل المعنى، وأنّ البصريين أجازوا استعماله موصولاً عند الضرورة⁽¹⁰⁴⁾، فنراهم قد لجأوا في قول ابن المفرغ⁽¹⁰⁵⁾:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقٌ

إلى تأويل الاسم الموصول (الذي) على الرغم من وجود اسم الإشارة⁽¹⁰⁶⁾، وهذا تكلف. زد على ذلك أنّ اللغات السامية قد ورد فيها ما ذهب إليه الكوفيون⁽¹⁰⁷⁾، وبعض النحويين خلط بينهما فجعل الاسم الموصول من أسماء الإشارة⁽¹⁰⁸⁾. ومن يفاشش خطب الإمام علي (عليه السلام) يجد أنّه لم يستعمل اسم الإشارة موصولاً إلا مع (ما) و(من) الاستهامية، ومنه قوله (عليه السلام): "فَمَنْ ذَا يَدُمُهَا وَقَدْ آذَنْتُ بِبَيْنِهَا"⁽¹⁰⁹⁾، فلا يكون (ذا) اسم إشارة؛ لأنّ المعنى يطلب الاسم الموصول، والمراد من كلامه (عليه السلام) فمن الذي يستطيع نم الدنيا نمّاً حقيقياً، وهي بعيدة، وزائلة عن البشر كلهم⁽¹¹⁰⁾. أما استعماله موصولاً فقد ورد مع (ما) و(من) الاستهامية، ومنه قوله (عليه السلام): "مَاذَا لَقِيْتُ مِنْ أُمَّتِكَ مِنَ الْأَوْدِ وَاللَّدْدِ؟"⁽¹¹¹⁾، فجاء (ذا) اسماً موصولاً بمعنى (الذي)⁽¹¹²⁾.

ننتهي من ذلك إلى أن (ذا) وقعت اسماً موصولاً، ويمكن للباحث أن يوازن بين ما ذكر آنفاً وبين قوله عزّ وجلّ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ سورة البقرة/ الآية 245، وقول الإمام علي (عليه السلام) "وَكَمْ ذَا وَأَيُّنَ أَوْلَيْكَ؟"⁽¹¹³⁾ فيكون هنا مختصاً بالإشارة فقط. وورد استعماله بحسب ما جوزه سيبويه من تركيب (ما) و(ذا) بمنزلة اللفظ الواحد في قوله (عليه السلام): "أَمْ بِمَاذَا تَعْتَرُونَ!"⁽¹¹⁴⁾، والظاهر أنه لو لم تكن كذلك لحذف الألف من (ما) الاستهامية؛ لسبقها بحرف الجر⁽¹¹⁵⁾. وقد نبّه الدكتور فاضل السامرائي إلى هذا الاستعمال بقوله: "إِنَّ (ذا) تفيد التنصيص على الاستهامية فيما يحتمل الاستهامية وغيره، ولو حذفنا لاحتمل المعنى الاستهامية والموصولة، وإنّ في (ماذا) قوة ومبالغة في الاستهامية ليست في (ما)، ولعل ذلك يعود إلى زيادة حروفها"⁽¹¹⁶⁾.

نخلص ممّا ذكرنا أنّ وقوع (ذا) بعد (من) و(ما) الاستهامية وأعقبه فعل، أو شبه جملة، فيكون بمنزلة الاسم الواحد، أو بمنزلة الاسم الموصول؛ لأنّه يفيد التنصيص على الاستهامية، وإظهار المبالغة فيه. وإذا جاء مجرداً، أو تبعه اسم، فيختص بالإشارة فقط.

نتائج البحث

1. نفى البحث إطلاق تسمية اسم الإشارة بالاسم المبهم؛ لأنّ الإبهام لا يدل على معنى اسم الإشارة الوظيفي والدلالي، أمّا التسميات الأخرى كالكنايات وحروف المُثَل والضمائر فلا حاجة إليها، ويكتفى باسم الإشارة بوصفه مصطلحاً عاماً يدل على عمل أسماء الإشارة ومفهومه.
2. إنّ أسماء الإشارة لا يمكنها الاستغناء عن المشار إليه، لأنها لا تكتفي بلفظها؛ فلإشارة أربعة أركان: (المشير، والمشار إليه، والمشار له، والمشار به)، وإذا سقط واحد منها ينتفي الغرض، ويمكن تقدير المشار إليه، أو التعويض عنه بالإشارة الحسية إن كان حاضرًا.
3. استبعد البحث صيغة (ذات) من أسماء الإشارة، واكتفى دلالتها على (صاحبة) وهو المشهور.
4. أثبت البحث أنّ لأسماء الإشارة مرتبتين فقط: مرتبة قريبة ومرتبة بعيدة، ونفى البحث استدلالات النحويين. لأنّ الإمام علي (عليه السلام) استعمل اسم الإشارة (هذا) للقريب، واستعمل اسم الإشارة (ذاك) و(ذلك) للبعيد، وهو من أهل الحجاز.
5. أثبت البحث أن المعنى يكون تامًا وواضحًا إذا استعملت أسماء الإشارة أسماء موصولة، غير أنّ هذا الاستعمال لم يعد له ذكر في اللغة المعاصرة، وإن استعمل فلا يكون إلا مع (من) و(ما) الاستفهامية.
6. نفى البحث (التقريب) بحسب مفهوم الكوفيين، واكتفى بإعطاء اسم الإشارة دلالة الإطلاق ودلالة التحول وفاقًا للسياق الواردة فيه.